فعلى قطاع النقل إذن أن ينمّي نشاطات البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي المتعلّقة بوسائل النّقل وضبط مؤلّفات ومنشآت متخصّصة في التسويق واقتصاد النّقل.

3 - برنامج البحث :

يبقى إعداد برنامج البحث في قطاع النّقل في الإطار القطاعي المشترك.

وقد تمّ تسطير عدد من محاور البحث في إطار البرنامج الخماسي والمتعلّق بالنّقل الحضري والنّقل البرّي والسّكك الحديدية والنّقل البحري والنّقل الجوّي وأنظمة الإشارة والاتصال والبريد الإلكتروني وشبكة الاتصال والتسيير المركزي لنقل البضائع والهندسة البحرية وصناعة الحديد والصّلب والتي لها علاقة بإنجاز تجهيزات النّقل والديناميكا المائية وميكانيك الهياكل وتطوير التقنيات وإعداد المواد الخاصّة واستعمال الطّاقة الشمسية في الملاحة الإشعاعية والمراقبة غير المدمّرة ومعايرة التجهيزات واستغلال صناعة الطائرات.

ويتعلّق برنامج البحث في الأرصاد الجوية بالتوقّعات الزمنية والبحث في الفيزياء وكيمياء الجوّ والبحث في الأرصاد الجوية الفلاحية والتّصحّر.

4 - التدابير المؤسّساتية والتنظيمية :

إنّه من الضّروريّ لمستقبل تنمية النّقل في الجزائر أن توضع إلزاميا هيئة ترقية وتنسيق نشاطات البحث العلمي والتقدّم التكنولوجي لهيكل تنفيذ البحث من نمط المؤسّسة العموميّة ذات الطّابع العلميّ والتّكنولوجيّ.

5 - تطوير الموارد البشرية :

تكاد تكون القدرة البشرية منعدمة حاليّا، وهي التي بإمكانها التكفّل بنشاطات البحث المتعلّق بمختلف مجالات النّقل التي ينبغي تحديدها والتعرّف عليها وتجنيدها من خلال إعداد برنامج وطنيّ للبحث في مجال النّقل وتحديد المشاريع المنشودة مثل تصميم وصناعة النماذج في مجال صناعة السيارات والطائرات والصناعة البحرية وينبغي أن يعرف عدد الباحثين المرتبطين بهذا القطاع تطوّرا منتظما في سنة 2002. أما عدد الباحثين والمقدّر بـ 29 باحثا عام 1997 فينبغي أن يتضاعف سنة 2002 أما بالنسبة لعدد الباحثين بشكل جزئيّ فإنّه من دواعي الضرورة تجنيد الطاقة البشرية الموجودة على مستوى مختلف القطاعات.

وهذا العدد ينبغي أن يصل إلى 42 شخصا سنة 1998 ويبقى التطوّر المستمرّ سنويّا ليصل إلى 156 باحثا عام 2002.

العلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصال

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

يعرف كلّ مجتمع تحوّلات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعيّ. وتكون هذه التحوّلات الناجمة عن عوامل مختلفة، سريعة نوعا ما حسب مستوى وحالة نموّ المجتمع، وتؤدّي إلى ظهور تقلّبات، هذه التقلّبات التي إن لم يحسب لها حسابا مسبقا وتحلّل يمكنها أن تكون سببا في الاختلالات والمشاكل ويعني هذا أهمية تحليل المجتمع في كافّة الميادين وكافة المستويات (الهيئات والمجموعات والأفراد) لكشف ومعرفة الأنظمة والمقاييس والقيّم والظواهر التي تسيّره.

فينبغي أن تتحكّم معرفة ظواهر المجتمع في كلّ تدخّل أو إرادة في التحوّل الاجتماعي بغية إعطاء فرصة قصوى لنجاح المشاريع الاجتماعية والاقتصادية من خلال اختيار زمان ومكان تنفيذها والانسجام في محتوى برامجها أو أهدافها ودراسة تنظيم الهيئات والعلاقات بين العمال الّذين يسيّرونها.

وأخيرا، فإنّه ينبغي أن تسمح الأبحاث المنجزة على المجتمع بتفادي أزمات خطيرة أو على الأقلّ الحدّ من الآثار التي تسبّبها، فالتوازن والاستقرار والرّفاهية هي إذن الأهداف الأساسية المتبوعة بالبحث في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية.

2 - الأهداف العلمية :

لقد تمّ إعداد الأهداف العلمية للبحث مع مراعاة الوضع الحالي لتقدّم البحث في هذا المجال